تنهي نزاعاً على فواتير بـ 8,6 مليارات دولار.. وتضيف 2,3 مليون دولار لأرباحها بالربع الثاني

تسوية شاملة لـ «أجيليتي» مع الحكومة الأميركية بـ 95 مليون دولار

توصلت شركة أجيليتي الى تسوية مع الحكومة الأميركية تدفع بموجبها 95 مليون دولار نظير التنازل عن كل النزاعات فيما بين الطرفين والتي نتجت عن خلافات حول 200 ألف فاتورة بقيمة 8,6 مليارات دولار ضمن عقد المورد الرئيسي للجيش الأميركي بالعراق وهو ما سينعكس ايجابا على صافي ارباح الشركة بقيمة 700 ألف دينار تظهر بالربع الثاني المنتهي آخر يونيو المقبل اضافة الى احتياطي بقيمة 29,5 مليون دينار ستظهر آثارها الايجابية على القوائم المالية السنوية المنتهية في 31 ديسمبر 2017.

وبعد ثلاثة ايام من اعلان شركة اجيليتي عن التوصل إلى تسوية للشق الجزائي من القضية المتعلقة بعقود الحكومة الأميركية لتوريد المواد الغذائية والمعروفة باسم عقود المورد الرئيسي ودفعها نحو 167 دينار (ما يعادل 551 دولارا) اعلنت اجيليتي في وقت متأخر من مساء اول من امس عن التوصل إلى تسوية شاملة للقضايا المتعلقة بعقود الحكومة الأميركية التي كانت الشركة طرفا فيها من العام 2003 إلى العام 2010.

سلطان: التسوية تبدد شكوك المستثمرين وتنهي نزاعاً مكلفاً وتفتح فرصاً جديدة

الشركة نفذت عقود توريد المواد الغذائية بشفافية ومسؤولية وإتقان

وفي هذا الصدد، قال الرئيس التنفيذي لأجيليتي، طارق سلطان: «تؤكد هذه التسوية وجهة نظرنا الراسخة في أن أجيليتي قد نفذت مهامها الشديدة التعقيد بشفافية ومسؤولية وبدرجة اتقان عالية جدا لتوريد المواد الغذائية إلى القوات الأميركية في منطقة نزاعات حربية».

وفيما يختص بالإجراءات المدنية، وافقت الشركة على دفع 95 مليون دولار أميركي نقدا. إضافة إلى ذلك، اتفقت كل من أجيليتي والحكومة الأميركية على التنازل المتبادل عن كل المطالبات التعاقدية بينهما والناشئة عن عقود توريد المواد الغذائية.

وفيما يختص بالشق الجزائي من القضية، أعلنت أجيليتي سابقا أن الشركة قد وافقت على الادعاء بفعل غير مادي يتعلق بفاتورة واحدة قيمتها 551 دولارا. وهذا الفعل غير المادي لا يتعلق بالاتهامات الجزائية الأساسية التي وجهت للشركة. وسيتطلب ذلك من أجيليتي إرجاع 551 دولارا أميركيا إلى الحكومة دون تحمل أي غرامات جزائية.

والجدير بالذكر أن هذه العقود قد امتدت لمدة سبع سنوات وتضمنت حوالي 200 الف فاتورة للحكومة الأميركية وقدرت قيمتها بأكثر من 8,6 مليارات دولار، وقد دخلت أجيليتي في التسوية على أسس تصون وتؤكد سمعة الشركة ونزاهتها.

كما تشمل التسوية بموجب هذه الاتفاقية حل كل المسائل القانونية الناتجة عن هذه العقود مع الحكومة الأميركية والتي تتعلق بموظفي أجيليتي ومديريها ومسؤوليها وشركاتها التابعة.

كما ستسمح هذه التسوية لأجيليتي باستئناف العمل على العقود الحكومية الأميركية من جديد، فتبعا لبنود التسوية، وافقت الحكومة الأميركية على حذف اسم أجيليتي وكل فروعها وشركاتها التابعة من قائمة الشركات الموقوفة على قاعدة بيانات نظام إدارة التعاقد أو ما عرف سابقا بنظام قائمة الجهات المستبعدة خلال 60 يوما.

طارق سلطان

عقد المورد الرئيسي تضمن 200 ألف فاتورة

التسوية تسمح باستئناف العمل على العقود الأميركية من جديد

وأوضح سلطان: «ان تسوية اليوم تبدد شكوك المستثمرين والممولين وتضع نهاية لنزاع مكلف وتفتح الأفق لفرص تعاقد حكومية وتجارية جديدة محتملة. تتميز أجيليتي بميزانية قوية وصافي دين منخفض تمكنها من الوفاء بالتزاماتها الناتجة عن التسوية دون التأثير على استثماراتها الحالية أو نموها المستقبلي. بإنهاء هذه القضية ستكون لدينا القدرة على تحقيق قيمة إضافية للمساهمين».

وعقدت شركة أجيليتي الاسبوع الماضي جمعيتها العامة العادية وغير العادية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 حيث وافقت الجمعية على بنود جدول الأعمال متضمنة توزيع أرباح نقدية بقيمة 15٪ أي (15 فلسا للسهم الواحد) و10٪ أسهم منحة (10 أسهم لكل 100 سهم).

وقد حققت أجيليتي صافي أرباح بقيمة 59,1 مليون دينار (51,3 فلسا للسهم) في عام 2016 بزيادة قدرها 10,6٪ عن عام 2015. وقد بلغت إيرادات الشركة 1,234 مليون دينار وأرباح قبل احتساب الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء 115,2 مليون دينار كويتي.

وعلّق سلطان متحدثا في الجمعية: «تواصل أجيليتي بثبات تحسين أدائها المالي خاصة مع زيادة الربح قبل احتساب الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء لأجيليتي للخدمات اللوجيستية العالمية المتكاملة بنسبة 17,0٪ ومجموعة شركات أجيليتي للبنية التحتية بنسبة 30,1٪. كما يسعدنا أن أجيليتي على المسار الصحيح للوصول لهدفها المتمثل في تحقيق أرباح قبل احتساب الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء بقيمة 800 مليون دولار أميركي بحلول عام 2020».

ضمن برنامج «الوطني» التدريبي للصحافيين الاقتصاديين

«الوطني»: نمو أرباح البنك بمصر تجاوز انخفاض العملة في 2016

قال الرئيس التنفيذي لمجموعة الفروع الخارجية والشركات التابعة في بنك الكويت الوطني جورج ريشاني، إن البنك طبق استراتيجية خلال 2014 أتت بثمارها وأثبتت نجاحها مع أزمة تعويم الجنيه المصري في نوفمبر الماضي، واستطاع البنك تخطي الأزمة وحقق نموا جيدا رغم ذلك، مبينا أن النمو الكبير لأرباح البنك في مصر غطى على أي تأثيرات سلبية لانخفاض العملة، متوقعا أن يستمر هذا النمو خلال 2017 و2018 وبشكل أفضل.

وأوضح ريشاني، خلال البرنامج التدريبي الذي يقيمه البنك للصحافيين الاقتصاديين، أن «الوطني – مصر» بدء في نوفمبر 2014 بتنفيذ استراتيجية طموحة للتطوير وإعادة الهيكلة شملت استقطاب كفاءات جديدة، حيث بلغ إجمالي التعيينات نحو 400 موظف جديد، كما تم تحسين جودة المنتجات المقدمة بالإضافة إلى إعادة تغيير الهيكل الاستثماري والإداري للبنك بشكل كامل.

جورج ريشاني

ريشاني: استثماراتنا بمصر طويلة الأجل.. وتواجدنا هناك إستراتيجي

تواجد إستراتيجي

كما أكد أن استثمارات «الوطني» في مصر طويلة الأجل وأن تواجد البنك هناك أمر استراتيجي، وذلك نظرا لما تتمتع به مصر من ثقل اقتصادي كبير في المنطقة، مشيرا إلى أن البنك لديه الآن 43 فرعا منتشرا في كل المحافظات المصرية ويسعى الى زيادة عددها إلى 60 فرعا خلال السنوات الثلاث القادمة.

وبين أن أغلب الأرباح في «الوطني-مصر» تأتي من العمليات الائتمانية التي تتم مع الشركات، لافتا إلى أن البنك يسعى الى تعزيز موقعه في قطاع الأفراد خلال الفترة القادمة، وأن محفظة البنك الائتمانية تضم تنوعا كبيرا في الشركات التي يتعامل معها، معتبرا ذلك انعكاسا لتنوع الاقتصاد المصري.

وعن التوزيع النسبي لمحفظة الوطني للسندات السيادية، قال إن غالبية عمليات «الوطني» تتركز في منطقة الخليج وهو انعكاس طبيعي للبعد الإقليمي له كبنك خليجي، ولاسيما أن نسب النمو في المنطقة تعتبر أفضل من النسب العالمية.

ولفت إلى أن السندات الدولية التي يتم اصدارها في المنطقة تعتبر ذات تقييم عال جدا، مشددا في الوقت ذاته على أن البنك لا يدخل في السندات ذات التقييم المنخفض، حيث تشكل السندات الكويتية الحصة الأكبر من محفظة «الوطني» نظرا لكونه بنك كويتي.

التوسع الجغرافي

وأكد ريشاني أن التوسع الجغرافي يعتبر ركيزة أساسية في استراتيجية البنك الوطني، أما على الصعيد المحلي فيهدف البنك إلى المحافظة على مكانته كخيار أول للشركات المحلية، وللشركات الأجنبية بالكويت، وذلك عن طريق محافظته على حصته السوقية، والتي تبلغ 75٪ من الشركات وأكثر من 30٪ من إجمالي التمويل التجاري في الكويت.

وأضاف أن البنك يعتزم توسعة قاعدة الخدمات المصرفية الشخصية من خلال التركيز على الشرائح المهمة من المستهلكين ومن خلال جذب عملاء جدد من الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم.

وعلى صعيد قطاع الخدمات المصرفية الخاصة، أوضح ريشاني أن «الوطني» يهدف الى توفير اقتراحات فريدة للعملاء من ذوي الملاءة المالية العالية، من خلال المصرفيين ذوي الخبرة وبالتعاون مع الذراع الاستثمارية للبنك شركة «الوطني للاستثمار»، لافتا إلى أن البنك يهدف أيضا للاستفادة من اسمه التجاري وخبراته، خاصة في سويسرا، من اجل توفير وسيلة للنفاذ إلى الصناديق الرائدة وتوسعة محفظة منتجاته.

وبين أن البنك يهتم بالأسواق ذات الإمكانات طويلة الأجل والتي تتميز بعدة عناصر أهمها نمو اقتصادي سنوي مرتفع، اتجاهات سكانية قوية، فرص استثمارية ملائمة لقدرات البنك التنافسية.

التوسع الإقليمي

ونوه إلى أن بنك الكويت الوطني اتخذ في عام 2004 قرارا استراتيجيا بتوسيع تواجده في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث افتتح البنك فروعا في كل من الأردن، المملكة العربية السعودية (جدة)، الإمارات (دبي) و(أبوظبي)، كما توسع أيضا في كل من السوقين المصري والعراقي من خلال عمليات الاستحواذ.

وأفاد بأن البنك يعمل في الوقت الحالي على تعزيز تواجده في الخارج، من خلال تقديم خدمات مصرفية متنوعة تناسب احتياجات عملائه، وتطوير منتجاته وقنواته في مختلف الأسواق التي يعمل بها، حيث يمتلك «الوطني» شبكة دولية واسعة من الفروع الخارجية والشركات التابعة والزميلة تشمل 4 قارات.

باقي التفاصيل على موقع «الأنباء»

كميفك
KMEFIC

شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي

دعوة لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية السادسة والثلاثون

يسر مجلس إدارة شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية للشركة والذي تقرر عقده في تمام الساعة 12:00 ظهراً يوم الإثنين الموافق 12 يونيو 2017 وذلك في مبنى الهيئة العامة للصناعة – قاعة (2) – للنظر في جدول الأعمال التالي:

جدول أعمال الجمعية العمومية العادية السادسة والثلاثون:

البند الأول: سماع تقرير مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 والمصادقة عليه.

البند الثاني: سماع تقرير مراقب الحسابات للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 والمصادقة عليه.

البند الثالث: سماع تقرير الحوكمة وتقرير لجنة التدقيق للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016.

البند الرابع: سماع تقرير المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016.

البند الخامس: الموافقة على توصية مجلس الإدارة بعدم صرف مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016.

البند السادس: اعتماد البيانات المالية وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 والمصادقة عليها.

البند السابع: سماع تقرير بأي مخالفات رصدتها الجهات الرقابية وأوقعت بشأنها جزاءات على الشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016.

البند الثامن: سماع تقرير التعاملات التي تمت عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 أو ستتم مع أطراف ذات صلة في السنة المالية 2017.

البند التاسع: إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم فيما يتعلق بتصرفاتهم القانونية عن إدارة الشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016.

البند العاشر: الموافقة على توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016.

البند الحادي عشر: الموافقة على تفويض مجلس الإدارة بشراء وبيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها وذلك وفقاً لمواد القانون رقم (7) ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.

البند الثاني عشر: تعيين أو إعادة تعيين مراقب الحسابات من ضمن القائمة المعتمدة بأسماء مراقبي الحسابات لدى هيئة أسواق المال مع مراعاة مدة التغيير اللازمة لمراقبي حسابات الشركة للسنة المالية القادمة التي تنتهي في 31 ديسمبر 2017 وتفويض مجلس الإدارة لتحديد أتعابه.

يرجى من السادة المساهمين مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة إدارة حفظ الأوراق المالية في برج أحمد الدور الخامس، لاستلام دعوات الحضور.

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بشركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي "كميفك" تلفون: 2225 5541

NAPESCO
نابيسكو

الشركة الوطنية للخدمات البترولية (ش.م.ك)

نابيسكو

توزيع أرباح 2016

يسر الشركة الوطنية للخدمات البترولية (ش.م.ك)

أن تعلن للسادة المساهمين بأن الجمعية العمومية العادية قد عقدت إجتماعها في 2017/05/17 وتمت الموافقة خلال الإجتماع على توزيع أرباح كالتالي :

أرباح نقدية بنسبة 80 % أي بواقع 80 فلس للسهم الواحد

وذلك للمساهمين المسجلين في سجلات الشركة بتاريخ إنعقاد الجمعية العمومية في 2017/05/17 وسيتم توزيع شيكات الأرباح النقدية أعتباراً من يوم الأربعاء الموافق 2017/05/31 لدى الشركة الكويتية للمقاصة الكائنة في برج أحمد - شارع الخليج العربي - بجانب المستشفى الأميري - الدور الخامس .

وعلى السادة المساهمين الكرام المراجعة من الساعة 10:30 صباحاً إلى 2:30 ظهراً من الأحد إلى الخميس من كل أسبوع مع ضرورة تقديم البطاقة المدنية الأصلية.

للإستفسار يرجى الإتصال على رقم : 11 11 184